https://jsrhs.rcc.edu.ly/
ISSN: 3078-4611
Vol.2 No.1 (2025), 18- 45
Article history:
Received: 20/07/2025
Accepted: 12/08/2025
Published:18/08/2025

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

تأثير الأزمات السياسية والبني التحتية على تفاقم ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي

دراسة تطبيقية على مدينة تاورغاء

أ. الهادي مصطفي لاغا[1*]، أ. محسن علي انتيفة [2]

[1] عضو هيئة تدريس بكلية العلوم الإنسانية والتطبيقية جامعة مصراتة

https://orcid.org/0009-0004-1818-8125

[2] عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

https://orcid.org/0009-0004-0698-5872

بريد المؤلف المراسل: aldghem@gmail.com[1] mohsenentefa@gmail.com[2]

الملخص:

هدف هذه الدراسة إلى قياس خط الفقر في مدينة تاورغاء وتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه، حيت اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، كما تم جمع البيانات من خلال استبانة طُبقت على عينة عشوائية من 342 أسرة من أصل 3116 أسرة تمثل مجتمع الدراسة، كما استخدمت الدراسة طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفق أسلوب الإنفاق الفعلي لقياس خط الفقر.

أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة خط الفقر المدقع في تاورغاء بلغت 704.15 دينار شهرياً، بينما يبلغ خط الفقر المطلق 3428.22 دينار شهرياً. كما بينت النتائج ان نسبة الفقر بالمدنية مرتفعة جدا حيث كانت 80.625% من الأسر تقع تحت خط الفقر المطلق، و3.75% تقع تحت خط الفقر المدقع، مع فجوة فقر تبلغ 79%. وأشارت الدراسة إلى أن ارتفاع قيمة خط الفقر مقارنة بالدراسات السابقة يرجع إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي وارتفاع الأرقام القياسية للأسعار العالمية وتدهور البنى التحتية وقلة الخدمات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: قيام الدولة باستخدام سياسة الدعم على السلع الضرورية، إعادة توزيع الدخول، ومعالجة مشكل البنى التحتية وتوفير الخدمات، ومعالجة مشكلة التضخم وارتفاع سعر الصرف، ورفع قيمة الحد الأدنى للأجور، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة نشاطه في الحركة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: *خط الفقر المطلق، خط الفقر المدقع، مدينة تاورغاء*

Abstract

This study aims to measure the poverty line in Tawergha city and analyze the economic and social factors affecting it. The study adopted both descriptive analytical and quantitative approaches. Data was collected through a questionnaire applied to a random sample of 342 families out of 3,116 families representing the study population. The study used the cost of basic needs method according to the actual expenditure approach to measure the poverty line.

The results showed that the extreme poverty line in Tawergha reached 704.15 Libyan dinars monthly, while the absolute poverty line reached 3,428.22 Libyan dinars monthly. The findings also indicated that the poverty rate in the city is very high, with 80.625% of families falling below the absolute poverty line, and 3.75% falling below the extreme poverty line, with a poverty gap of 79%. The study pointed out that the increase in the poverty line value compared to previous studies is due to the rise in exchange rates in the parallel market, the increase in global price indices, deterioration of infrastructure, and lack of services.

The study concluded with a set of recommendations, most importantly: the state's implementation of support policies for essential commodities, redistribution of income, addressing infrastructure problems and providing services, tackling inflation and high exchange rates, raising the minimum wage, and encouraging the private sector to increase its activity in economic movement.

Keywords:

Extreme Poverty Line, Absolute Poverty Line, The city of Tawergha

1-1 المقدمة

تُعد ظاهرة الفقر من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الدول، نظرًا لما تخلّفه من آثار سلبية عميقة على استقرار المجتمعات وتنميتها المستدامة. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في الدول النامية، لا سيما تلك التي تعاني من أزمات سياسية وأمنية واقتصادية مزمنة. وفي هذا السياق، تُعد ليبيا نموذجًا معبّرًا عن تعقيد هذه الظاهرة، خاصة في ظل ما شهدته البلاد من اضطرابات متتالية منذ عام 2011، التي انعكست سلبًا على مؤشرات التنمية، وأسهمت في اتساع رقعة الفقر بين شرائح واسعة من السكان.

وتُعد مدينة تاورغاء واحدة من أكثر المناطق الليبية تضررًا من تداعيات النزاع والنزوح الجماعي، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية فيها بشكل ملحوظ، فضلًا عن ضعف الخدمات الأساسية وغياب الاستقرار المجتمعي. وقد ساهم هذا الواقع في بروز الحاجة إلى دراسات ميدانية دقيقة تسعى إلى قياس مستوى الفقر وخطوطه في المدينة، بهدف توفير قاعدة بيانات موضوعية تدعم صُنّاع القرار في وضع استراتيجيات فعالة للتنمية.

ويمثل قياس خط الفقر في تاورغاء خطوة محورية لفهم الأوضاع الاقتصادية للأسر المقيمة بها، وذلك بالاعتماد على منهجية علمية معتمدة، أبرزها منهج تكلفة الاحتياجات الأساسية (CBN)، إضافة إلى التحليل النسبي للفقر، لتحديد الحد الأدنى للدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء وغير غذاء. كما تسعى الدراسة إلى تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة، وتحديد العوامل التي تسهم في تفاقم هذه الظاهرة، مثل البطالة، وضعف البنية التحتية، وتراجع الخدمات العامة.

وعلى الرغم من وجود دراسات تناولت الفقر في السياق الليبي عمومًا، إلا أن هناك نقصًا واضحًا في الدراسات التي تستهدف المناطق الريفية والهشة مثل تاورغاء، مما يترك فجوة معرفية تحتاج إلى سد من بواسطة جمع بيانات أولية ميدانية مدعومة بمصادر ثانوية موثوقة.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير خط الفقر المطلق والمدقع في مدينة تاورغاء، وتحليل أبرز ملامح الفقر فيها، بما يُسهم في وضع توصيات عملية تستند إلى معطيات دقيقة، وتدعم جهود التنمية والعدالة الاجتماعية في ليبيا.

2-1 المشكلة البحثية:

تُعدّ مشكلة الفقر في مدينة تاورغاء من القضايا الملحّة التي لم تحظَ بالاهتمام البحثي الكافي، على الرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بها المدينة نتيجة النزوح الجماعي وتدهور الأوضاع الاقتصادية والخدمية. ويكمن جوهر المشكلة في غياب البيانات الدقيقة والمحدثة

حول مستوى الفقر، مما يعيق فهم أبعاده وتحديد خط الفقر المطلق والمدقع، وبالتالي يؤثر سلبًا على فاعلية السياسات والبرامج التنموية الموجهة لسكان المدينة.

ورغم وجود جهود بحثية تناولت ظاهرة الفقر في ليبيا بصفة عامة، إلا أن معظمها لم يتناول الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المتأثرة بالنزاعات، كالتي تشهدها تاورغاء، مما أدى إلى فجوة معرفية تتطلب تدخلًا بحثيًا دقيقًا لسدها. عليه يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي **ما هو مستوى الفقر في مدينة تاورغاء، وكم تبلغ نسبة الاسر التي تقع تحت خط الفقر؟**

1-3 فرضية الدراسة:

تُعاني مدينة تاورغاء من ارتفاع في معدلات الفقر مقارنة بالمعدلات الوطنية في ليبيا نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن النزوح الجماعي وضعف الخدمات العامة، ويُعد غياب قاعدة بيانات دقيقة أحد العوامل الأساسية التي تعرقل فهم الظاهرة ومعالجتها بفعالية.

1-4 أهداف الدراسة:

1-4-1 التعرف على واقع الفقر في مدينة تاورغاء.

1-4-2 تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في انتشار الفقر.

1-4-3 قياس خط الفقر في مدينة تاورغاء وتحديد نسبة الاسر التي تقع تحت خط الفقر من مجموع الأسر.

1-5 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي يتناوله ومن أهم ما يبرز أهمية الدراسة ما يلي:

1-1-5 تعتبر هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على واقع الفقر في مدينة تاورغاء مما يساهم في إجراء عمليات مقارنة ما بين المدن الليبية

2-1-5 توفير بيانات دقيقة ومستحدثة :تساعد دراسة "قياس خط الفقر في مدينة تاورغاء" على ملء الفجوة في الإحصاءات الوطنية والمحلية، مما يدعم صُنّاع القرار في تصميم سياسات تنموية مستندة إلى حقائق ميدانية

3-2-5 المساهمة في العدالة الاجتماعية :حديد مستوى الدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية، ترسم الدراسة خريطة طريق لتحسين توزيعات الدعم والحماية الاجتماعية في ليبيا.

1-6 منهجية الدراسة:

تشير أدبيات منهجية البحث العلمي إلى أن هناك العديد من مناهج البحث العلمي التي يمكن استخدامها في البحث العلمي وإن هذه المناهج متداخلة وأنه يمكن استخدام أكثر من منهج

عند دراسة موضوع معين وهو ما يعتمد على طبيعة المشكلة البحث المطروحة للدراسة والبيانات المتاحة وفي هذه الدراسة في الجانب النظري تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي وذلك عند التعرض للأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الفقر وعلى مستوى الاقتصاد الليبي. كما تم استخدام المنهج الكمي عند إجراء قياسات خط الفقر في الجانب العملي.

1-7نطاق الدراسة:

1-7-1 النطاق الزمني: تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية عام 2025

1-7-2 النطاق المكاني: تقتصر الدراسة على مدينة تاورغاء في ليبيا، مع التركيز على الوضع المعيشي لسكان المدينة، بما في ذلك مناطقها الحضرية والريفية.

1-8 مصادر البيانات والمعلومات

تنقسم مصادر البيانات والمعلومات في هذه الدراسة إلى مصادر ثانوية ومصادر أولية

وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1-8-1 المصادر الثانوية

إن هذا النوع من المصادر يرتبط بموضوع استقراء الأدب الاقتصادي ذي العِلاقة بموضوع الفقر، كما يرتبط هذا النوع من المصادر بوضع الفقر في الاقتصاد الليبي، وفي هذا الخصوص ستعتمد الدراسة على البيانات والمعلومات الواردة بالبحوث والدراسات والكتب والدوريات، وتلك الصادرة عن الجهات الحكومية والتي تناولت موضوع الفقر.

1-8-2 المصادر الأولية

إن هذا النوع من المصادر يرتبط بالبيانات والمعلومات التي تم تجميعها عن طريق استمارة الاستبيان

1-9 الدراسات السابقة:

1-9-1 دراسة احسونه (2015):

تناولت هذه الدراسة تقدير خط الفقر وتوزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي، وقد تم تطبيق هذه الدراسة علي مدينه زليتن كدراسة مدنية بالأسوب المقطعي باختيار عينه عشوائية بلغت (381) رب اسرة، وقد تم تجميع البيانات المطلوبة عن طريق استخدام اسلوب الاستبيان واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي مقرونا ببعض المقاييس الاحصائية لقياس خط الفقر ومدى عدالة توزيع الدخل على مستوى مدينة زليتن عام 2014، وقد هدفت هذه الدراسة الي الاتي:

تقدير خط الفقر وقياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ما بين افرد مجتمع الدراسة.

وبيان العلاقة ما بين التفاوت في توزيع الدخل الشخصي وخط الفقر.

وتوصلت الدراسة الي مجموعة نتائج من اهمها:

ان مدينة زليتن تعاني من ظاهرة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل الشخصي ما بين افرد المجتمع.

بلغت قيمة خط الفقر المدقع 223.18 دينار شهريا، بلغت قيمة خط الفقر المطلق (660) دينار شهريا، عدم وجود اسر تحت خط الفقر المدقع، ان نسبة العائلات تحت خط الفقر المطلق تشكل 12% مجموع العائلات.

2.8.1 دراسة التومي (2016):

تناولت تحليل ظاهرة الفقر وقياس مستوى المعيشة في الاقتصاد الليبي وتم تطبيق هده الدراسة على مدينة مصراته، وتم اختيار عينة عشوائية بلغت 383 رب اسرة وتم استخدام منهج التحليل الوصفي، وهدفت هذه الدراسة الى: تقدير خط الفقر وقياس مستوى المعيشة بين افراد المجتمع، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج:

تعاني المدينة من الفقر وانخفاض في مستوى المعيشة بين افراد المجتمع.

بلغت قيمة خط الفقر المدفع 302 د شهريا، بلغت قيمة خط الفقر المطلق 788 د شهريا.

عدم وجود اسر تحت خط الفقر المدقع.

3.8.1 دراسة اشكاب والفضيل (2024):

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر (دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات 2012 –الربع الاول 2024)، وقد اعتمدت على الاسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب الكمي في قياس خط الفقر من خلال استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السعرات الحرارية، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن من أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي هو ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية كذلك ارتفاع عرض النقود خاصة للفترة الممتدة من (2015–2020)، وارتفاع الرقم القياسي للأسعار العالمية للفترة الممتدة (2021–2023)، وهذا أدى الى بروز ظاهرة الفقر في ليبيا، حيث بلغ خط الفقر المدقع ما قيمته 950 ديناراً ليبياً تقريباً، في حين بلغت قيمة خط الفقر المطلق حوالي 2350 ديناراً ليبياً. كما بلغت النسبة الإجمالية للأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر حوالي 32.4% من إجمالي الأسر الليبية، منهم ما يقارب 1.9% تحت خط الفقر المدقع، و30.5% تقريباً تحت خط الفقر المطلق، والجدير بالذكر أن البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة كانت قبل صدور قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024 بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي.

1–10 وجه الخلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها الاولي التي تجري على مدينة تاورغاء لقياس خط الفقر إضافة الى حداثة الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة.

الجانب النظري

2–1 مفهوم الفقر:

الفقر يعني ببساطة انخفاض مستوى المعيشة أو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب اجتماعياً، وهو ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية، ويختلف مفهومه باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، إلا أنه من المتفق عليه يعد حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهرة في

انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك بعض السلع والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات. (حسين الخزاعي ،2009، 94)

2-2 أنواع الفقر

الفقر ظاهرة متعددة الابعاد والجوانب، فالفقر هو عدم قدرة الفرد على توفير احتياجاته الاساسية، وتبعا لذلك ينقسم الفقر الي:

2-2-1 الفقر المدقع: يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان عبر التصرف بدخله، الوصول الي اشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينه فالفقر من خلال هذا المنظور، "هو حاله اقتصادية اجتماعية يكون فيه الافراد غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الاساسية الانسانية (أثر الإنفاق على معدلات الفقر في ليبيا للفترة 1996-2020)

2-2-2 الفقر المطلق: الحالة التي لا يستطيع فيه الانسان، عبر التصرف بدخله، الوصول الي اشباع الحاجات الاساسية المتمثلة بالغذاء والسكن والملابس التعليم والصحة والنقل. فيعرف الفقراء على انهم اولئك الافراد الغير قادرين على ضروريات الحياة الاساسية

بناء على ما سبق يتم تحديد خطين للفقر، خط الفقر المدقع وهو اجمالي تكلفة السلع الغذائية سواء للفرد او الاسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة، وخط الفقر المطلق الذي يعرف بانه اجمالي تكلفة السلع الغذائية وغير الغذائية المطلوبة لسد الاحتياجات الاساسية سواء للفرد او للأسرة. (لوس، 2020، 81)

2-3 أسباب الفقر:

الفقر سببه تداخل عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، منها:

1. البطالة: قلة فرص العمل تعني غياب دخل مستقر للأسر.
2. سوء توزيع الثروات: لما تتركز الثروة في يد فئة قليلة، تحرم بقية المجتمع من الموارد والخدمات.
3. ضعف التعليم والتأهيل: نقص التعليم الجيد يحرم الأفراد من فرص عمل أفضل ويضعف إنتاجيتهم
4. الفساد وسوء الإدارة: نهب الموارد العامة أو إدارتها بشكل سيء يعرقل التنمية ويهدر أموال مخصصة للفقراء
5. النزاعات وعدم الاستقرار: الحروب والانقسامات تؤدي لتدمير الاقتصاد وتوقف المشاريع.
6. تضخم الأسعار: ارتفاع الأسعار دون زيادة الرواتب يضعف القدرة الشرائية.
7. انعدام الحماية الاجتماعية: غياب برامج دعم الفقراء (مثل الإعانات، التأمين الصحي) يزيد من معاناتهم. (محمد، ليفة ،2008،)

2-4 مؤشرات الفقر:

من اهم هذه المؤشرات:

2-4-1نسبة الفقر: ويعرف بانه "نسبة السكان تحت خط الفقر الى أجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على المستوى الافراد ام على المستوى الاسر "(20)، ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$H=(q/N) *100$$

حيث ان:

q=عدد الاسر تحت خط الفقر.

N=اجمالي عدد الاسر.

$$H \leq 1> 0$$

ويمتاز هدا المؤشر بالبساطة والسهولة وكترة الاستخدام، ويستفاد منها في تقيم سياسات تقليل الفقر، ويؤخذ عليه عدم توضيحه لعمق وشدة الفقر.

2-4-2 فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الاجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر، فهو يمثل مقدار الدخل الازم لرفع مستوى الدخل الى خط الفقر المحدد. ويمكن إيجاده باستخدام المعادلة التالية : (الترتوري، 1995، 54)

$$P1=(yp-yi)/yp*100$$

حيث ان:

1P = فجوة الفقر

yP = خط الفقر المطلق

Yi =متوسط الدخل الاسر الفقيرة

2-5 واقع الاقتصاد الليبي وظاهرة الفقر الاقتصاد الليبي

وتصنّف ليبيا على أنها من الدول الأوائل في العالم من حيث احتياطي للنفط والغاز، لكن الأمم المتحدة تقول إن عشرات الآلاف من الليبيين يحتاجون إلى مساعدات وكأنهم في أكثر البلدان فقراً، خاصةً المقيمين في مخيمات النزوح، رغم أن بلدهم يمتلك ثروات طائلة، وقادر على حل مشاكلهم الإنسانية والاجتماعية وتمكينهم من السكن اللائق والحياة الكريمة. وفي تقرير لها، قالت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، إن دراسة لمصلحة الإحصاء والتعداد ومركز الدراسات الاجتماعية، يفيد بأنّ نسبة الفقر في ليبيا لعام 2023 ارتفعت إلى نسبة 40%.

وأرجعت المؤسسة ذلك إلى عدّة أسباب أهمها التضخم المرتفع وانهيار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الخدمات الصحية، وتدني مستوى الدخل للأُسر، وخاصةً الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً كشريحة المعاقين والأيتام والأرامل وذوي الدخل المحدود والنازحين والمهجرين،

وكذلك قطاع واسع من الموظفين الذين يعانون من تدني مستوي الدخل، إلى جانب ارتفاع معدّل البطالة. (مصلحة الإحصاء والتعداد (2022–2023، 550).

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن نصيب الفرد من الثروة في ليبيا خلال العام 2021 قدر بحوالي 3700 دولار فقط، في حين كان خلال عامي 2018 و2019 حوالي 7800 دولار. في ليبيا، العلاقة بين السياسات الاقتصادية والفقر معقدة بسبب:

- **الانقسام السياسي وضعف المؤسسات:** يؤدي إلى سوء إدارة الموارد وغياب خطط تنموية واضحة.
- **الدعم غير الموجه:** الدولة تنفق مبالغ طائلة على دعم الوقود، وهو لا يصل بالضرورة إلى الفقراء، بل أحيانًا يُهرّب أو يُستخدم من الأغنياء أكثر.
- **غياب شبكة حماية اجتماعية فعالة:** لا توجد برامج منظمة لدعم الفقراء مثل "تحويلات نقدية مشروطة" كما في بعض الدول.
- **سوء توزيع الثروات:** مناطق الجنوب الشرقي الأكثر فقرًا، تعاني من التهميش في التوزيع المالي والمشاريع التنموية. (صندوق الأمم المتحدة للسكان ،1997، 43)

2-6 التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الليبي:

يعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط والغاز، الذي يشكل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي، و94% من الصادرات، و97% من الإيرادات الحكومية، مما يجعله محور الاقتصاد الوطني. في 2024، بلغ إنتاج النفط حوالي 1.417 مليون برميل يوميًا، مع توقعات بزيادة الإنتاج إلى 1.2 مليون برميل في 2025، و1.3 مليون برميل في 2026، ما يدعم نمو الاقتصاد بشكل كبير (البنك الدولي ،1994، 56)

توقعات النمو الاقتصادي في ليبيا لعام 2025 متفائلة، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة 13.7%، وهو أعلى معدل نمو عربي، مدفوعًا بتحسن إنتاج النفط وتعافي القطاع النفطي بعد فترات من الاضطرابات السياسية التي أثرت على الإنتاج. البنك الدولي يتوقع نموًا متوسطًا حوالي 9% سنويًا في 2025–2026، مع تحسن الأوضاع المالية نتيجة زيادة إيرادات النفط.

مع ذلك، يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة، أبرزها الاعتماد المفرط على النفط، الانقسامات السياسية بين الشرق والغرب، وارتفاع الإنفاق العام الذي بلغ نحو 15.6 مليار دولار في 2024، مما يضغط على المالية العامة ويهدد الاستقرار الاقتصادي. هناك دعوات لتوحيد الميزانية وتقليل الإنفاق العام، ورفع الدعم عن المحروقات كجزء من الإصلاحات المالية الضرورية.

الاستقرار السياسي والأمني يعدان عاملين حاسمين لتعزيز الاقتصاد الليبي، حيث يمكن أن يسهما في جذب الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط، وتحسين الحوكمة ودعم القطاع الخاص لخلق فرص عمل وتحسين جودة الحياة. (دائرة الإحصاءات العامة ،2010، 68)

ويمكن تلخيص اهم الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الليبي في النقاط التالية:

1-الاعتماد المفرط على النفط والغاز: يشكل النفط والغاز أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي و94% من الصادرات، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية وأزمات الإنتاج الناتجة عن الصراعات السياسية.

2-الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية: الانقسام الحاد بين الحكومتين في الشرق والغرب يعرقل تنفيذ سياسات اقتصادية موحدة ويؤثر سلبًا على استقرار إنتاج النفط وإدارة الموارد الاقتصادية.

3-الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية وقطاع النفط: الفساد المالي والإداري يعيق التنمية المستدامة ويحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية.

الوضع الأمني المتردي: يعيق الأمن الهش جهود التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، ويؤثر على البنية التحتية والخدمات الأساسية.

4-الضغوط المالية والإنفاق العام المرتفع: الإنفاق الحكومي الكبير، خاصة على الدعم، يضغط على المالية العامة ويؤدي إلى عجز في الميزانية، مع ارتفاع الدين العام ونقص السيولة.

5-تدهور العملة المحلية وارتفاع التضخم: انخفاض قيمة الدينار الليبي وفرض ضرائب على النقد الأجنبي يزيدان من التضخم ويقللان القدرة الشرائية للمواطنين.

6-غياب رؤية اقتصادية واضحة وتنويع محدود: غياب خطة استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، مع ضعف في الحوكمة والقدرة على جذب الاستثمارات.

2-7 السياسات التي يمكن أن تقلل الفقر في ليبيا:

1. إعادة توجيه الدعم ليصل إلى مستحقيه (نقدًا بدلًا من دعم السلعة).
2. إنشاء قاعدة بيانات وطنية للفقر لتحديد الفئات المحتاجة بدقة.
3. تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. الاستثمار في التعليم والتدريب المهني.
5. إطلاق برامج حماية اجتماعية منتظمة (مثلاً: دخل أساسي مؤقت).
6. الاستقرار السياسي والمالي لجذب الاستثمار وخلق وظائف.

2-8 نبذة عن مدينة تاورغاء، ليبيا:

مدينة تاورغاء هي إحدى المدن الليبية الواقعة غرب البلاد، وتبعد حوالي 38 كيلومترًا عن مدينة مصراته. تتميز المدينة بتاريخ طويل يمتد لعدة قرون، حيث كانت مركزًا زراعيًا مهمًا يعتمد على زراعة النخيل وإنتاج التمور، بالإضافة إلى مشاريع إنتاج الألبان والدواجن. كما تشتهر بوجود عين تاورغاء، وهي مصدر رئيسي للمياه العذبة التي تغذي المزروعات في المنطقة.)

على الرغم من الاستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية نسبيا الا انه عاد الي المدينة 7,000 شخص من أصل 40,000 شخص. (مركز التوثيق والمعلومات بالفرع البلدي تاورغاء)

ويُعد الاقتصاد المحلي لمدينة تاورغاء من النماذج الريفية التقليدية التي تعتمد بصورة أساسية على الزراعة وتربية المواشي وبعض الأنشطة الخدمية البسيطة والمشاريع الإنتاجية محدودة النطاق. قبل عام 2011، شكّلت الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في المدينة، معتمدًا على توفر المياه من "عين تاورغاء"، وهي مصدر طبيعي أساسي لري الأراضي الزراعية. وتنوعت المحاصيل الزراعية بين التمور، والحبوب مثل القمح والشعير، إلى جانب الخضروات التي ساهمت في تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي لدى السكان المحليين، فضلاً عن دورها في تغذية الأسواق القريبة.

كما برز قطاع الثروة الحيوانية كأحد دعائم الاقتصاد المحلي، حيث انتشرت تربية الأغنام والماعز والأبقار والدواجن بين سكان المدينة، مما أسهم في توفير الغذاء ومصادر دخل إضافية. وقد ظهرت بعض المشاريع الإنتاجية الصغيرة كمعامل الألبان ومزارع الدواجن، إلى جانب مهن حرفية وخدمية كالورش ومحلات المواد الغذائية والصيانة، التي لبّت جزءًا من احتياجات المجتمع المحلي.

غير أن اندلاع النزاع المسلح عام 2011 وما ترتب عليه من تهجير كامل لسكان المدينة وتدمير شبه كلي للبنية التحتية، أدى إلى توقف كافة الأنشطة الاقتصادية تقريبًا. فقد انهارت المنظومة الإنتاجية، وتوقفت الزراعة، وتضررت ممتلكات السكان، مما أسهم في زيادة معدلات الفقر والبطالة بين النازحين من أبناء المدينة. ورغم الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي، إلا أن وتيرة التعافي الاقتصادي ظلت بطيئة للغاية، نتيجة غياب الدعم الكافي، وتأخر تنفيذ مشاريع الإعمار، وضعف تمويل القطاعات الإنتاجية.

تواجه تاورغاء اليوم تحديات اقتصادية جسيمة، في ظل غياب البنية التحتية اللازمة لتفعيل الدورة الاقتصادية، وافتقار الأسر العائدة إلى فرص العمل والدخل المستقر. وتُعد إعادة إحياء الأنشطة الزراعية وتوفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الملحّة التي ينبغي على الدولة والجهات الدولية والإنسانية التركيز عليها في أي خطة تنموية موجهة للمدينة، بغية تمكين سكانها من استعادة حياتهم الطبيعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

الجانب العملي

3-1 مدخل عام:

خصص هذا الفصل لعرض المنهجية التي تم اتباعها في دراسة قياس مستوى خط الفقر في مدينة تاورغاء وتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مستوياته. تم تصميم المنهج بما يتماشى مع طبيعة الدراسة التي تعتمد على التحليل الكمي والوصفي في آنٍ معًا، بهدف توفير بيانات دقيقة قابلة للقياس، ومن ثمّ تحليلها باستخدام أدوات إحصائية مناسبة.

3-2 نوع الدراسة ومنهجها:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توصيف الظاهرة موضوع الدراسة (الفقر في تاورغاء) وتحليل العوامل المختلفة المؤثرة فيها. كما استخدم المنهج الكمي في جمع البيانات وتحليلها، لتحديد مستويات الفقر ومعرفة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الفقر.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة:

- وبناء على اخر احصائية من مركز التوثيق والمعلومات بفرع المجلس المحلي بتاورغاء 2025/04 كان عدد الاسر المقيمة بمدينة تاورغاء 3116 وثم اختيار عينة عشوائية بما يتوافق مع الجداول الاحصائية كان مقدارها 342 استبيانه.

حجم العينة المقترح :342 أسرة. تم إجراء التحليل على 320 أسرة، وعدد الاستبيانات الغير الصالحة للتحليل 22 ولذلك تم استبعاده (تم احتساب العينة وفقا لمعادلة ستيفن)

- تم توزيع العينة وفقًا للحي السكني، وعدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري، لتغطية مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

3-4 أدوات الدراسة:

تم استخدام استبيانه كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تم تصميمها بعناية لتشمل ثلاثة محاور:

1. **البيانات الديموغرافية:** عدد أفراد الأسرة، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية.
2. **البيانات الاقتصادية:** الدخل الشهري، مصدر الدخل، التبعية الاقتصادية، وجود معيل ثابت، ملكية الممتلكات.
3. **مؤشرات الفقر:** الإنفاق الشهري على الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، نسبة الأفراد تحت خط الفقر.

3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج **SPSS**، بالاعتماد على ما يلي:

التكرارات والنسب المئوية.

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

اختبار كاي تربيع Chi-square لدراسة العلاقة بين المتغيرات النوعية.

الانحدار اللوجستي لتحديد العوامل المؤثرة بشكل مباشر في مستوى الفقر.

3-6 المعايير الأخلاقية: –

تم الحصول على موافقة المشاركين بعد شرح أهداف الدراسة لهم وضمان سرية المعلومات. كما تم استخدام البيانات لأغراض الدراسة فقط دون أي كشف عن الهوية الشخصية.

3-7 دراسة خصائص العينة: –

في إطار التحليل ودراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعينة المستهدفة على النحو التالي:

3-7-1 العينة من حسب الجنس:

الجدول(2): يوضح العينة من حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	292	91.3
أنثي	28	8.8
المجموع	320	100.0

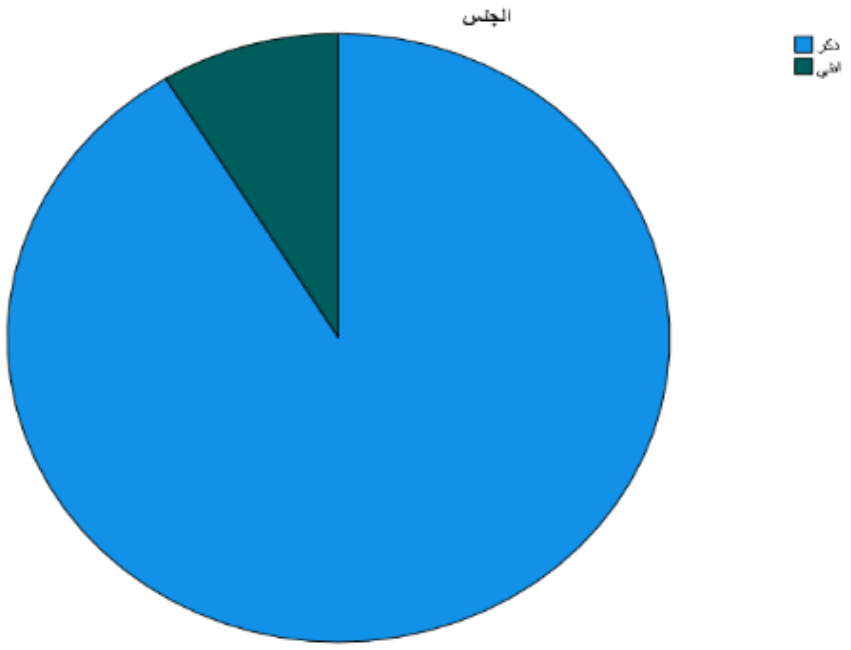

شكل (1): يوضح العينة من حسب الجنس

يظهر الجدول توزيع العينة حسب متغير الجنس فالعينة تتكون بشكل غالب من الذكور بنسبة 91.3% بينما الإناث تمثل 8.8 % فقط، هذا يشير إلى أن غالبية المشاركين في البيانات من الذكور.

3-7-2 العينة حسب العمر:

الجدول(2): يوضح تصنيف العينة وفقاً للفئات العمرية للأفراد

العمر	التكرار	النسبة
الفئات العمرية من25-36	85	26.6
لفئات العمرية من 37-48	122	38.1
لفئات العمرية من 49-60	105	32.8
لفئات العمرية من 61-72	8	2.5
المجموع	320	100.0

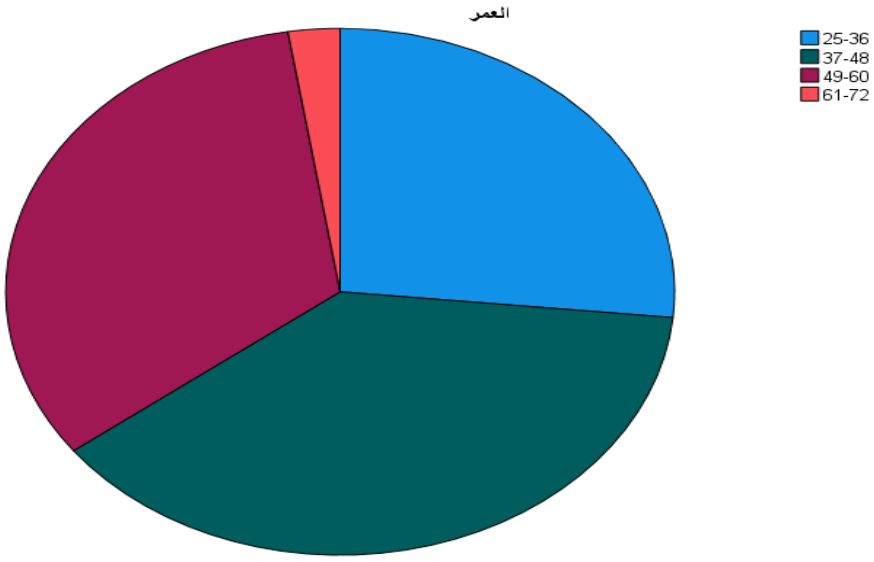

شكل (2):يوضح تصنيف العينة وفقاً للفئات العمرية للأفراد

من خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة الآتي: الفئة الأكبر في العينة هي الفئة العمرية 37-48 سنة بنسبة 38.1%

والأكبر (49–60) تمثل نسباً متقاربة بنحو 32.8 %، والفئات العمرية الأصغر (25–36) و26.8 % لكل منها الفئة العمرية الأكبر (61–72) هي الأصغر تمثيلاً بنسبة 2.5% فقط.

3-7-3 توزيع العينة المستوي التعليمي:

الجدول(3):يوضح توزيع العينة المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	3	0.9
ابتدائي	5	1.6
أساسي (المرحلة الإعدادية)	56	17.5
ثانوي	73	22.8
جامعي	149	46.6
فوق من الجامعي	34	10.6
المجموع	320	100.0

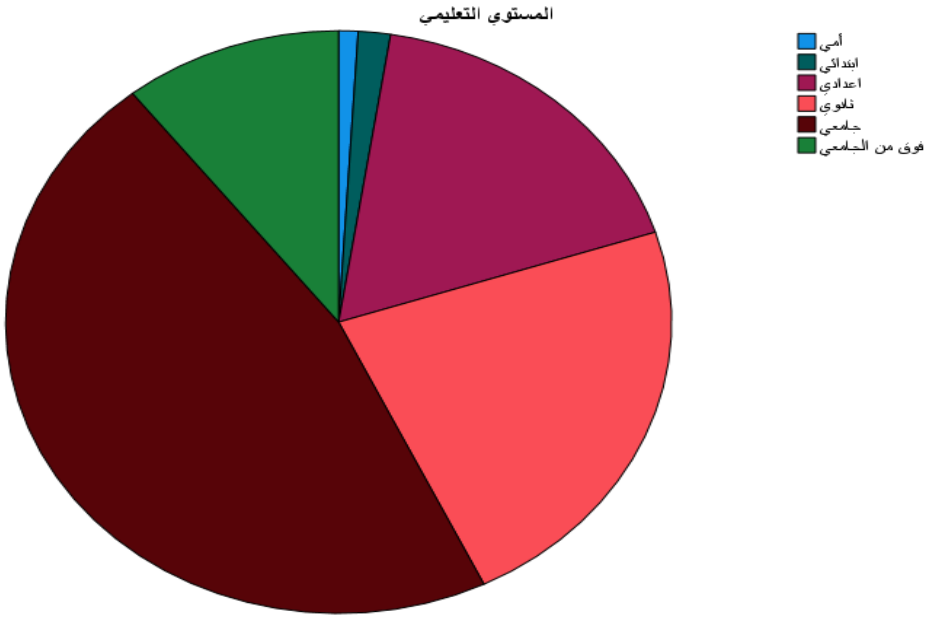

شكل (3): يوضح توزيع العينة المستوي التعليمي

بناءً على توزيع العينة حسب المستوى التعليمي، يتضح أن عينة الدراسة تتألف بشكل رئيسي من خريجي الجامعات، حيث يشكلون 46.6% من إجمالي العينة. وهذا يشير إلى أن العينة تتكون من أفراد ذوي مستوى تعليمي عالٍ، مما قد يساهم في قدرتهم على المشاركة الفعالة في المجتمع.

كما نجد أن هناك نسبة كبيرة (22.8%) من الأفراد ذوي المستوى التعليمي الثانوي، مما يعكس وجود قاعدة تعليمية جيدة تدعم التطور الاجتماعي والاقتصادي. أما بالنسبة للأفراد ذوي المستوى التعليمي الأدنى (أمي وابتدائي)، فإن نسبتهم لا تتجاوز 2.5% من إجمالي العينة. وهذا يدل على أن العينة تمثل بشكل رئيسي أفرادًا ذوي تعليم متقدم، مما قد يؤثر على نتائج الدراسة ويعزز من فهم التحديات والفرص المتاحة في المجتمع.

3-7-4 العينة حسب مكان العمل:

الجدول(4): يوضح توزيع العينة وفقًا لمكان العمل

مكان العمل	التكرار	النسبة
قطاع حكومي	292	91.3
قطاع خاص	13	4.1
القطاعين معا	15	4.7
المجموع	320	100.0

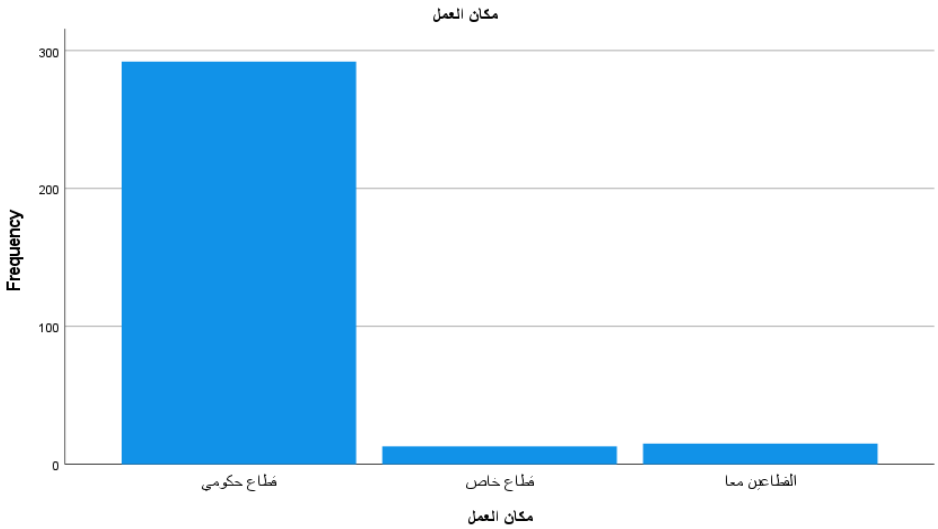

شكل (4): يوضح توزيع العينة وفقًا لمكان العمل

يوضح توزيع العينة حسب مكان العمل أن هناك هيمنة واضحة للقطاع الحكومي في توفير فرص العمل للسكان. حيث يمثل العاملون في القطاع الحكومي نسبة كبيرة تصل إلى 91.3%، مما يعكس الاعتماد الكبير على الوظائف الحكومية كمصدر رئيسي للدخل والاستقرار الاقتصادي في المدينة. في حين نجد أن القطاع الخاص يشكل نسبة ضئيلة جدًا من العينة، حيث يمثل 4.1% فقط. وهذا قد يشير إلى ضعف الفرص المتاحة في القطاع الخاص، أو عدم استقطاب هذا القطاع للعاملين بشكل كافٍ. أما بالنسبة للأفراد الذين يعملون في القطاعين معًا، والذين يشكلون 4.7%، فإن هذه النسبة تعكس وجود بعض التنوع في مصادر الدخل، ولكنها تظل نسبة منخفضة مقارنة بالقطاع الحكومي. يدل هذا التوزيع على أن السوق العمل في المدينة يفتقر إلى التنوع، مما قد يؤثر على استقرار الأسر ويزيد من الاعتماد على القطاع الحكومي.

3-7-5 توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة:

الجدول(5): يوضح توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

حسب عدد أفراد الاسرة	التكرار	النسبة
3 فأقل	38	11.9
6-4	220	68.8
9-7	55	17.2
10 فأكثر	7	2.2
المجموع	320	100.0

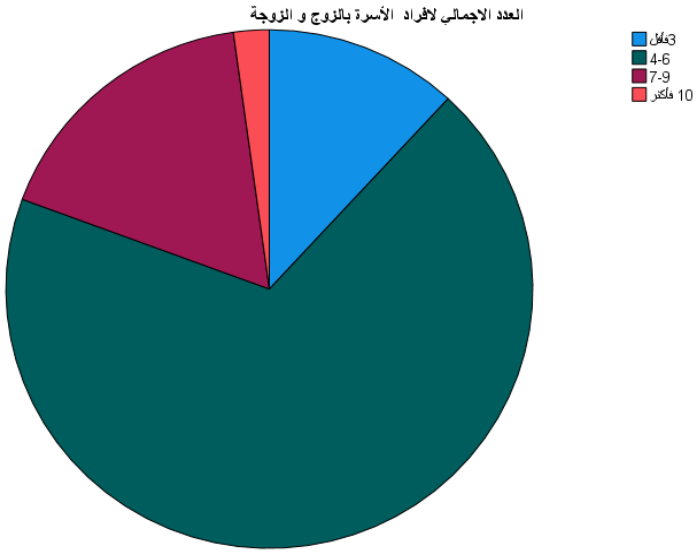

شكل (5): يوضح توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

حسب التوزيع العيني لعدد أفراد الأسرة، نلاحظ ما يلي:

أفراد الأسرة 3 فأقل: يشكلون 11.9% من إجمالي العينة، مما يدل على أن عدد الأسر الصغيرة نسبيًا ليس كبيرًا.

6-4 أفراد: تمثل هذه الفئة النسبة الأكبر، حيث تشكل 68.8% من العينة. هذا يشير إلى أن معظم الأسر في المجتمع تتكون من أربعة إلى ستة أفراد، مما يعكس نمط حياة شائع في المدينة.

9-7 أفراد: تمثل هذه الفئة 17.2%، مما يدل على وجود عدد معتبر من الأسر الكبيرة، ولكنها أقل من الفئة السابقة.

10 فأكثر: تمثل هذه الفئة 2.2% فقط، مما يشير إلى أن الأسر الكبيرة جدًا نادرة في المجتمع. إذا يعكس هذا التوزيع تنوعًا في هيكل الأسر، مع ميل واضح نحو الأسر المتوسطة الحجم (4–6 أفراد)، مما قد يؤثر على الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية في المدينة.

6-7-3 العينة حسب إجمالي مقدار دخل رب الأسرة الشهري الصافي:

الجدول(6): يوضح إجمالي مقدار دخل رب الأسرة الشهري الصافي

اجمالي الدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر	التكرار	النسبة %
أقل من 500 دينار	28	8.8
500 دينار إلى 800 دينار	108	33.8
من 800 إلي 1100 دينار	122	38.1
من 1100 إلي 1600 دينار	42	13.1
من 1600 إلي 2000 دينار	10	3.1
من 2000 إلي 2400 دينار	4	1.3
من 2700 إلي 3500 دينار	6	1.9
المجموع	320	100.0

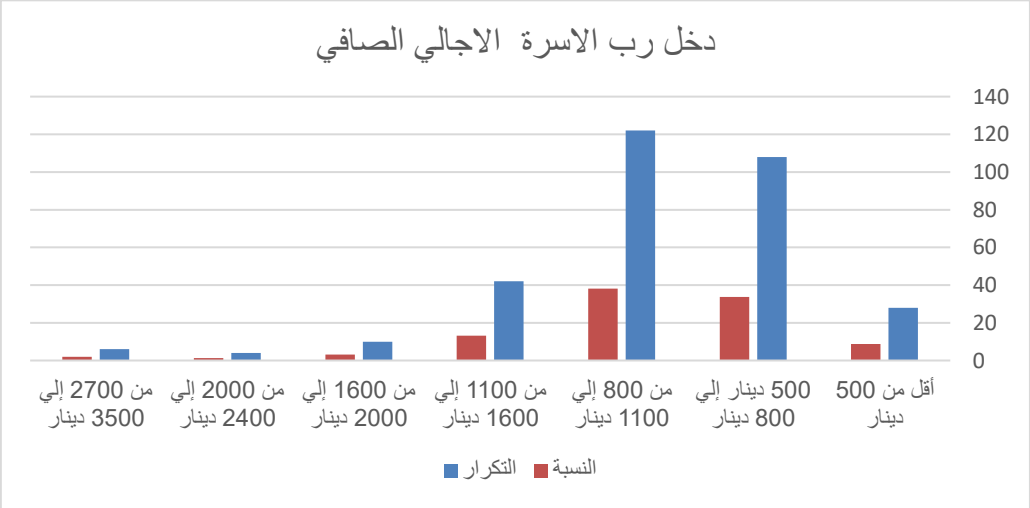

شكل (6): يوضح حسب إجمالي مقدار دخل رب الأسرة الشهري الصافي

تشير نتائج إنفاق رب الأسرة الشهري إلى تباين واضح في أنماط الإنفاق بين الأسر. حيث يشكل الإنفاق من 100 إلى 132 دينار النسبة الأكبر، بنسبة 43.8%، مما يعكس نمط إنفاق متحفظ. بينما يُظهر الإنفاق من 133 إلى 255 دينار نسبة 15.0%، مما يدل على بعض الأسر التي تنفق أكثر ضمن حدود معتدلة. في المقابل، تمثل الفئات الأعلى (من 256 إلى 500 دينار وفوق 500 دينار) نسبًا أقل، حيث نجد أن 34.4% من الأسر تنفق أكثر من 500 دينار، مما يشير إلى وجود أسر ذات دخل أعلى. هذه البيانات تعكس التنوع في مستويات الإنفاق وتسلط الضوء على الحاجة لفهم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للأسر مقدار دخل رب الأسرة الشهري المتحصل عليه من مصادر أخري (إن وجد)
يظهر الجدول التالي توزيع العينة وفقًا لمقدار دخل رب الأسرة الشهري المتحصل عليه من مصادر أخرى.

الجدول(7): يوضح مقدار دخل رب الأسرة الشهري المتحصل عليه من مصادر أخري

ما هو مقدار دخل رب الأسرة الشهري المتحصل عليه من مصادر أخري (إن وجد)	التكرار	النسبة %
أقل من 100دينار	83	25.9
من 100 إلي 500 دينار	154	48.1
من 500 إلي 800 دينار	75	23.4
من 800 إلي 1100 دينار	5	1.6
من 1100إلي1600 دينار	2	0.6
من 1600 إلي 2000 دينار	1	0.3
المجموع	320	100.0

تشير هذه البيانات إلى أن الدخل الإضافي من مصادر أخرى يلعب دورًا مهمًا في دعم الأسر. حيث أن 48.1% من الأسر تعتمد على دخل يتراوح بين 100 إلى 500 دينار، مما يعكس وجود دخل إضافي قد يساعد في تحسين مستوى المعيشة. ومع ذلك، فإن النسبة العالية من الأسر التي تحصل على دخل منخفض من مصادر أخرى تشير إلى وجود تحديات اقتصادية.

تعتبر مصروفات رب الأسرة من العوامل الأساسية التي تؤثر على مستوى المعيشة ونوعية الحياة في المجتمع. يساهم فهم نمط إنفاق الأسر في تحديد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، مما يساعد في وضع السياسات المناسبة لدعم الأسر وتحسين ظروفها. في هذا التحليل الناتج من تحليل البيانات وتقسيمها حسب الفئات وتوزيع إنفاق رب الأسرة الشهري وفقًا للفئات المختلفة.

3-7-7 معامل الفا كرونباخ: -

(cronbachs Alpha)	**0.88**

Cronbach is Alpha تتراوح القيم بين 0 و 1 حيث تشير القيم الأعلى (عادة 0,7 فما فوق) إلى موثوقية جيدة تم استخدام معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach is Alpha) لقياس مدى اتساق البنود الداخلية لأداة الدراسة المستخدمة في تحليل خط الفقر. وقد بلغت قيمة معامل ألفا الكلي (0.88)، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى درجة عالية من الموثوقية والاتساق الداخلي بين بنود الاستبيان. وتعد هذه النتيجة مؤشرا ايجابيا على أن البنود تقيس مفهوما مشتركا بشكل جيد، مما يعزز من مصدقيه الأداة ونتائجها. كما إن معامل ألفا أكبر من(0.70) يدل على أن الأسئلة الاستبيانات ذات دلالة إحصائية جيدة.

3-8 قياس خط الفقر:

ان طريقة القياس خط الفقر التي تم اعتماد في البحث هي طريقة (تكلفة الاحتياجات الأساسية وفق الأسلوب الانفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السعرات الحرارية) في تقدير خط الفقر ويمكن عرض البيانات اللازمة لقياس وفقا لهذه الطريقة كما يلي: (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2008)

1. تحديد متوسط الانفاق على المجموعات السلعية المجمعة (الغذائية وغير الغذائية) من واقع ميزانية الاسرة
2. تحديد الأهمية النسبية الأنفاق على السلع الغذائية والغير الغذائية من واقع ميزانية الاسرة .
3. تم اعتماد السعرات الحرارية اللازمة لكل شخص يوميا من الغداء كما يلي: (مركز بحوت العلوم الاقتصادية، 2008)

1.الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة للفرد يوميا من الغداء 2389 سعرة حرارية يوميا .

2. متوسط استهلاك السعرات الحرارية للفرد من الغداء 3251 سعرة حرارية يوميا.

ولقياس خط الفقر يتم اتباع الخطوات التالية :تم تجميع البيانات المطلوبة لقياس خط الفقر من استمارة الاستبيان وتم فرزها في الجدول الانفاق على السلع والغذائية وغير الغذائية خلال عام 2025 من واقع بيانات الدراسة الميدانية للعينة.

الجدول(11): يوضح مجموع الانفاق السلعية الشهرية للعينة

مجموع الانفاق السلعية الشهرية	الإجمالي الانفاق الاسري	متوسط الانفاق الاسري	الأهمية النسبية للأنفاق
الانفاق على السلع الغذائية	299850	937.03	%21
الانفاق على السلع الغير غذائية	1160000	3625.01	%79
الإجمالي	1459850	4562.04	%100

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثان بالاستناد الي البيانات المتحصل عليه من استمارة الاستبيان

3-8-1 قياس خط الفقر المدقع :

تم تحديد حجم الدخل الذي يمثل خط الفقر المدقع عن طريق استخدام المعادلة التالية : (التومي ،2017،ص63)

$$Yf = (Et)(Cf)(a)$$

حيث ان :

Yf= خط الفقر المدقع المواد الغذائية

Cf= الأهمية النسبية للأنفاق علي السلع الغذائية من واقع ميزانية الاسرة

Et= متوسط الانفاق الاسرى علي السلع الغذائية وغير الغذائية من واقع ميزانية الاسرة

a= نسبة الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية من الغذاء الي متوسط استهلاك السعرات الحرارية للشخص.

$$a = 2389/3251 = 0.735$$

يمكن تقدير قيمة خط الفقر المدقع كما يلي:

$$Yf = E(t)(Cf)(a)$$

$$Yf = (4562.04)\ (0.21)\ (0.735)$$

$$Yf = 704.15$$

بناء على ما سبق يمكننا القول ان كل اسرة تتحصل على دخل اقل من 704.15 دينار شهريا تعتبر اسرة فقيرة تحت خط الفقر المدقع لا يمكنها حتى توفير احتياجاتها الأساسية من المواد الغذائية.

3-8-2 قياس خط الفقر المطلق:

للحصول على قيمة خط الفقر المطلق تم استخدام المعادلة التالية: (التومي ،2017، ص63)

$$Yp = Yf\ (1+Cp/Cf)$$

حيث ان :

Yp= خط الفقر المطلق

Yf = خط الفقر المدقع

Cp/Cf= معامل الأهمية النسبية لعناصر الانفاق باستثناء الغذاء

عليه يمكن تقدير قيمة الخط الفقر المطلق كما يلي :

$$yP = 704.15(1+3625.01/937.03)$$

$$yP= 3428.22$$

أي ان خط الفقر الفصل بين الأغنياء والفقراء هو 3428.22 دينار شهريا وان كل اسرة تحصل علي دخل اقل من 3428.22 تعد اسرة فقيرة. وبقارنه قيمة خط الفقر مع دخول الاسر المكونة للعينة يتضح ان هناك 258 اسرة تقع تحت خط الفقر.

3-8-3 نسبة الفقر:

ويتم الحصول عليه من خلال تطبيق المعادلة التالية: (احسونة، 2015، ص7)

$$H =[(q/N) *100]$$

حيث ان:

q= = عدد الأسرة تحت الخط الفقر (258) من أجمالي عدد الأسر العينة.

N =أجمالي عدد الأسر في العينة (320).

علية يمكن قياس هذا المؤشر كما يلي:

$$H= (258/320) *100$$

$$H= 80.625\ \%$$

1- بلغ عدد الأسر التي تقع تحت خط الفقر 258 أسرة بمتوسط الدخل يبلغ 724.81 دينار شهريا وبلغت نسبة الفقر 80.625% من أجمالي حجم العينة

2- عدد الاسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع 12 أسرة ويمكن إيجاد نسبتها عن طريق (بقسمة عدد الاسر على عدد الاستبانات) فان نسبة الاسر تحت خط الفقر المدقع 3.75 %.

3-8-4 فجوة الفقر:

يمكن إيجاد باستخدام المعادلة التالية: (احسونة ، 2015، ص 25)

P1 = [Yp – Yi/Yp] *100.

حيث ان :

1P = فجوة الفقر

yP = خط الفقر المطلق

Yi = متوسط دخل الاسر الفقيرة.

P1= [y p– yi/y p] *100

100 * (3428.22–724.81/3428.22)

P1 = 79% قدرت فجوة الفقر بين متوسط دخل الاسر الفقيرة وخط الفقر ب 79% وهذا يعني ان قيمة المبلغ اللازم لرفع دخول الفقراء الي خط الفقر يساوي 79% من قيمة الخط الفقر

3-9 مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة: ان مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفقر تعتبر مهمة لأنها تفيد في استكمال الإطار النظري للبحث من جهة، ومن جهة اخري مفيدة في تعزيز ما قد يتم التوصل اليه من نتائج في هذا البحث. أظهرت نتائج هذا البحث ان خط الفقر المطلق في مدينة تاورغاء يبلغ 3428.22، وان ما نسبته 80.625 % من اجمالي العينة فقراء، وسيتم فيما يلي تقديم عرض مختصر لاهم الدارسات السابقة .

الجدول(12): يوضح عرض مقارنة لخط الفقر ومؤشراته بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة	نوع الدراسة	سنة الدراسة	المنطقة الجغرافية	خط الفقر المدقع	خط الفقر المطلق	نسبة الفقر %	فجوة الفقر
فاطمة منصور إحسونة	مقطعية	2015	زليتن	223.18	659.83	12.07	1.89
الهام التومي	مقطعية	2016	مصراته	302	788	18.8	21.6
عبد المالك الرائس عبد السلام مريوض	مقطعية	2022	مصراته	517.66	1346	34.55	
عبد الله اشكاب وعبد الحميد الفضيل	سلاسل زمنية	2024	ليبيا	950	2350	32.4	
الدراسة الحالية	مقطعية	2025	تاورغاء	704.15	3428.22	80.625	79

المصدر: تم أعداده من قبل الباحثان

يلاحظ من خلال الجدول السابق ان قيمة خط الفقر للدراسة الحالية اعلي من قيمته في الدراسات السابقة، قد يرجع ذلك للدورة الاقتصادية التي تمر بها البلاد من تضخم كبير داخل الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وارتفاع سعر الصرف والأرقام القياسية العالمية والمحلية ، وكما سبق وان أشرنا ان الخط الفقر يساوى اجمالي تكلفة السلع الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة ، ومما لا شك فيه ان الارتفاع في أسعار هذه السلع سيؤدى الي ارتفاع تكلفتها ومن تم زيادة قيمة الدخل المطلوب للحصول عليها .

3-10 مناقشة الفرضية:

نصت الفرضية ان على مدينة تاورغاء تُعاني من ارتفاع في معدلات الفقر مقارنة بالمعدلات الوطنية في ليبيا وهذا ما أكدته نسبة الفقر التي وضحت ان 80.625 % من الاسر يتقاضون دخل اقل من مستوي خط الفقر بناء عليه يتم قبول فرضية الدراسة.

4-النتائج والتوصيات: -

4-1 النتائج

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي:

1. بلغت قيمة خط الفقر المطلق (3428.22 دينار) شهريا.
2. بلغت قيمة خط الفقر المدقع (704.15 دينار) شهريا.
3. نسبة الفقر 80.625%.
4. فجوة الفقر 79%.
5. عدد الاسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع 12 أسرة ويمكن إيجاد نسبتها عن طريق (بقسمة عدد الاسر على عدد الاستبانات) فان نسبة الاسر تحت خط الفقر المدقع 3.75 %.

4-2 التوصيات:

من اهم التوصيات التي يمكن تقديمها من الباحث ما يلي:

1. الدولة باستخدام سياسة الدعم على السلع الضرورية.
2. قيام قيام الدولة بالنظر في اعادة توزيع الدخول تحت دراسة مجدولة.
3. تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية للمعالجة مشكلة التضخم وسعر الصرف.
4. تشجيع القطاع الخاص علي زيادة نشاطه في الحركة الاقتصادية بلد لغرض توفير فرص
5. رفع الحد الأدنى للأجور وتوفير وتحسين الخدمات والبني التحتية

المراجع

أولًا: الكتب والمؤلفات:

1. أبوسنينه، محمد (2018) *دور الاقتصاد في الهوية الوطنية* .منشورات مركز الدراسات والقانون، جامعة بنغازي.
2. الغزالي، محمد (1991) *الفقر والزهد*، سلسلة إحياء علوم الدين (10)، تهذيب وتعليق الشيخ زهير الكبى. بيروت: دار الفكر العربي
3. الفارس، ع. (2001) .*الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4. **باقر، عبد الكريم** .(2007) .*مشكلة الفقر في الوطن العربي بين الواقع والسياسات العامة* .سلسلة د **جبر، ناصر** .(2004)*تحليل توزيع الدخل ومستوى المعيشة في الدول النامية* .منشورات مركز دراسات التنمية الاقتصادية، بغداد، العراق.

5. حسين الخزاعي (2009) *التشريعات الاجتماعية وحقوق الإنسان* .عمان: دار يافا العلمية.

6. راسات اقتصادية، العدد (5)، المركز العربي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، لبنان.

ثانيًا: المقالات في الدوريات العلمية:

*1.*ناريان، د. (2000). "الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير ."مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2008). "تقدير تكلفة المعيشة في الاقتصاد الليبي *."مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، بنغازي.*

*2.*محمد، ليفة (2008). "أثر النمو السكاني على توزيع الدخل في الدول النامية مع الإشارة إلى الفقر في ليبيا *."مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1.*

3. لوس، سوسو، سامو، وسمنر، د. (2020). "أثر الإنفاق على معدلات الفقر في ليبيا للفترة 1996–2020 " . *مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 8، العدد 3، ص. 202–220.*

4. غوبتا، س.، هاموند، ب.، ليت، د.، وسوانسون، إ. (2000). "التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية *."مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 4.*

5.العدد غير مذكور.

ثالثًا: التقارير الرسمية والإحصاءات:

1. البنك الدولي (1985) .دراسة كفاءة وعدالة الإيرادات الحكومية والنفقات الاجتماعية – الأردن. عمان.
2. البنك الدولي (1994) تقييم الفقر في الأردن .عمان.
3. اللجنة الدائمة للسكان – قطر (2008). مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر: الواقع والآفاق. أغسطس، ص 20.
4. المجلس الأعلى للسكان – الأردن (2010) تقرير حالة سكان الأردن. تموز 2010.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010). تقرير التنمية البشرية. نيويورك: الأمم المتحدة.
6. دائرة الإحصاءات العامة (2008) .الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، العدد (59)، عمان.
7. دائرة الإحصاءات العامة (2010) نتائج مسح الفقر في الأردن .عمان.

8. صندوق الأمم المتحدة للسكان (1997) حالة السكان والتنمية المستدامة (خمس سنوات بعد ريو) .بول هاريسون، الولايات المتحدة، ص 13.
9. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (2009) تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق .اللجنة الفنية لسياسة الحد من الفقر، البنك الدولي.

رابعًا: الرسائل الأكاديمية والدراسات غير المنشورة:

1. الترتوري، عطاف (1995) .تقييم مشروعات التأهيل المهني في مدينة عمان .رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
2. التومي، إلهام (2017) .تحليل ظاهرة الفقر ومستوى المعيشة في الاقتصاد الليبي: دراسة تطبيقية على مدينة مصراته .رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته.
3. التومي، عبد الله .(بدون تاريخ) تحليل ظاهرة الفقر ومستوى المعيشة: دراسة اجتماعية ميدانية .مشروع تخرج لنيل درجة البكالوريوس، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته، ليبيا.
4. الشبيكي، الجازي (2004) .*المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي* .ورقة عمل مقدمة في الحوار الوطني الرابع، المدينة المنورة.
5. شتيوي، موسى (1996) .*تقييم المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل المنفذة من قبل المنظمات الحكومية في الأردن* . دراسة غير منشورة.

خامسًا: البيانات الإحصائية (غير منشورة):

- مصلحة الإحصاء والتعداد (2022–2023) .*النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري في ليبيا* .طرابلس.